دور الإطارات الجامعية في إنجاح المشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل في الجزائر

* دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع خنشلة

نوال خزميم[1] د. سهى حمزاوي[2]

1- قسم العلوم الاجتماعية، جامعة عباس لغرور – خنشلة، nounoukhazmim@yahoo.fr

2- قسم العلوم الاجتماعية، جامعة عباس لغرور – خنشلة، souha_ham@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2017/09/13 **تاريخ المراجعة:** 2018/12/02 **تاريخ القبول:** 2019/01/23

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى وصف ومعرفة دور سياسة التشغيل بالجزائر في محاربة البطالة واستثمار طاقات الإطارات الجامعية بتفعيل مشاريعهم التنموية، اعتبارا لمكانتهم في بناء الاقتصاد الوطني، وكونهم أحد أهم روافد العملية التنموية بالمجتمع الجزائري.ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتوزيع 189 استمارة بحث عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع خنشلة، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تكامل وظيفي نسبي غير مطلق بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر، كما أن المشاريع التنموية تعمل على خلق فرص عمل جديدة تستثمر طاقات الموارد البشرية وتحد من نسبة البطالة بمدينة خنشلة.

الكلمات المفاتيح: إطارات جامعية، مشاريع تنموية، ANSEJ، سياسة تشغيل جزائرية.

Le rôle des cadres universitaires dans la réussite des projets de développement, à l'ombre de la *politique de l'emploi en Algérie*

Une étude menée sur terrain à l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes ANSEJ- Antenne de Khenchela

Résumé

Cette étude pratique est conçue pour décrire et connaître le rôle de la politique algérienne de l'emploi dans la lutte contre le chômage et l'investissement des cadres universitaires en activant leurs projets de développement en jouant un rôle considérable dans la construction de l'économie nationale étant l'un des affluents les plus importants tributaires du processus de développement de la société algérienne. Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, nous avons distribué 189 questionnaires par l'intermédiaire de l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes ANSEJ- antenne de Khenchela. L'étude a révélé une intégration fonctionnelle, relativement absolue entre l'université et le secteur de l'emploi en Algérie. Les projets de développement visent également à créer de nouveaux emplois qui investissent les énergies des ressources humaines et réduisent le taux de chômage dans la ville de Khenchela.

***Mots-clés: Cadres universitaires, projets de développement, ANSEJ, politique Algérienne de* l'emploi.**

The role of university's executives' in the success of development projects, in the shadow of the *Algerian employment policy*

A field study at the National Agency for Support to Youth Employment (ANSEJ)- branch of Khenchela

Abstract:

This pratical study is designed to describe and learn the role of the Algerian Employment Policy in fighting unemployment and investing the university's executives by activating their development projects in view of their significant place in building the national economy and being one of the most important tributaries of the development process in the Algerian society. In order to achieve the objectives of the study, we have distributed 189 questionnaires through the National Agency for Support to Youth Employment (ANSEJ)- branch of Khenchela. The study revealed a relatively non-absolute functional integration between the university and the employment sector in Algeria. The development projects are also working to create new jobs that invest the energies of human resources and reduce the unemployment rate in the city of Khenchela.

Key*-words: University's executives, *development projects , ANSEJ, Algerian employment policy.

المؤلف المرسل: حمزاوي سهى، souha_ham@yahoo.fr

مقدمـــة

تعد الجامعة أهم مؤسسات المجتمع التعليمية التي تهتم بالعلم والمعرفة، باعتبارها جزءً من النسق العام للمجتمع، يصنعها أفراد المجتمع لتخدم أغراضهم بما تقدمه من وظائف تعليمية مهمة، ولتصنع نخبة جامعية ذات كفاءات علمية عالية تضمن للمجتمع مستقبلا حضاريا أساسه التنمية الشاملة.

فالجامعة تؤثر في المجتمع وتتأثر به وفق صلة تبادلية تفرض عليها أن تقدم له كل ما يتوافق مع بنيته، ويستجيب لمطالب أفراده ومشكلاتهم وحاجياتهم، فغاية التعليم العالي الذي يعتبر أهم خصائص الجامعة، تكمن في السعي لتغيير ذهنيات الأفراد، وتكوينهم عن طريق برامج تعليمية ومخابر بحثية، تضمن لهم فرصة دراسة مختلف مشكلات المجتمع وإيجاد حلول جذرية لها، وذلك وفق ما يقدمونه من أبحاث أكاديمية ودراسات علمية في شكل توصيات ومقترحات لمشاريع تنموية تتماشى ومتطلبات المجتمع. هذه الأخيرة التي تؤدي دورا لا يستهان به في بناء وخدمة جميع مجالات الاقتصاد الوطني، حيث تظهر أهميتها من خلال استغلال الإمكانات المادية، وكذا طاقات ومهارات الكوادر البشرية كونهم أحد أهم روافد العملية التنموية بالمجتمع الجزائري.

وبغية تحقيق ما تقدم ذكره عمليا تأتي هذه الدراسة الميدانية حول الإطارات الجامعية والمشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل الجزائرية، بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ **فرع خنشلة**.

ولا شك في أن اهتمامنا بفئة خريجي الجامعة ومدى مشاركتها في تفعيل برامج مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومختلف برامج مشاريع التنمية الأخرى عن طريق قطاع التشغيل بالجزائر، أمر سينعكس بالإيجاب على مستوى وفاعلية تجسيدهم لهذه المشاريع ميدانيا، وذلك لكون فئة الإطارات الجامعية فئة قيادية تتمتع بثقة الجماهير وقادرة على قيادة المجتمع، ناهيك عن كونها فئة تتميز بمستوى كاف من الوعي والفهم للقضايا العامة للمجتمع، وكيفية مواجهتها خاصة تلك المتعلقة بالأزمات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة البطالة.

1- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

أضحى مبدأ التأكيد على ضرورة استثمار طاقات الكوادر البشرية بما فيها الإطارات الجامعية عن طريق سياسة إصلاح القطاعات والتنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية، أمرا تهتم به وتدعو إليه كل الجهات المسؤولة داخل الدولة الجزائرية. ولم تأت الدعوة إلى إصلاح هذا القطاع من فراغ، بل كانت نتيجة عجز واضح في مخرجات التعليم الجامعي عن مسايرة خطط التنمية والاستجابة لمتطلباتها بأعلى قدر من الكفاءة المرجوة، ولتدارك ذلك سعت جاهدة لتحقيق التكامل الوظيفي وتعزيز سبل الشراكة والتعاون بين القطاعين، على اعتبار أن الجامعة هي المحيط الذي تصقل فيه كفاءات ومهارات الإطارات الجامعية رفقة المؤسسات الاقتصادية التي تجسد هذه المهارات والكفاءات المكتسبة.

وتعتبر هذه الغاية الهدف الأسمى الذي تسعى كل من الجامعة ومختلف قطاعات التشغيل لتحقيقه بالجزائر، وذلك من خلال برامج علمية مخططة وهادفة تعمل على تعزيز آليات الشراكة والتفاعل بين جميع أطراف المجتمع من أفراد ومؤسسات، خاصة الكوادر البشرية الفاعلة المجسدة في شخص الإطارات الجامعية.

وقد تعددت البرامج والمشاريع التنموية التي يقدمها قطاع التشغيل بالجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ANSEJ- التي تسعى إلى محاربة البطالة لدى فئة الشباب، واستثمار الطاقات الفاعلة لديهم بتمويل مشاريعهم التنموية على اختلاف مجالاتها وتعدد تخصصاتها، فرغم الاختلاف والتباين الملاحظ بين

مشاريع الإطارات الجامعية التنموية، تبقى نقطة الالتقاء الأساسية والفكرة الجوهرية التي تقوم وفقها هي تطوير المجتمع وتحسين المستوى التعليمي والمعيشي للأفراد.

لذلك نجد العديد من الدراسات والأبحاث التي سعت جاهدة لمعرفة العلاقة بين أفراد المجتمع والبرامج التنموية وفهم أبعاد هذه العلاقة وغاياتها، ومدى ارتباطها الوثيق بالمستويات التعليمية للأفراد، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد كلما كانوا أكثر تأهيلا في وضع البرامج التنموية، وأكثر كفاءة وقدرة على تجسيدها ميدانيا في شكل مشاريع تنموية أو ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تأسيسا على ما سبق نصل إلى تحديد إشكالية هذه الدراسة بطرح تساؤل رئيس يتفرع عنه تساؤلان فرعيان.

التساؤل الرئيس:

– هل تسعى الإطارات الجامعية فعلا لخدمة برامج التنمية داخل المجتمع الجزائري عن طريق تفعيل مشاريعهم التنموية الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ؟**

التساؤلات الفرعية:

1. هل يوجد تكامل وظيفي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر؟

2. هل تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة؟

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المحاولة الجادة لفهم طبيعة العلاقة القائمة بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر من جهة، والكشف عن واقع هذه الفئة ودورها في صنع القرارات من جهة ثانية، إضافة إلى الوقوف على أهمية مشاركتها في تفعيل المشاريع التنموية المختلفة عن طريق مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة بمدينة خنشلة.

3- أهداف الدراسة:

– الكشف عن طبيعة العلاقة (تكاملية أم لا) بين الجامعة وقطاع التشغيل في الجزائر.

– الكشف عن ما إذا كانت المشاريع التنموية تخلق فرص عمل جديدة للخروج من دائرة البطالة والحد منها في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

– الكشف عن الدور الذي تؤديه الإطارات الجامعية في تفعيل المشاريع التنموية في الميدان.

4- الإطار النظري للدراسة:

4-1- تحديد المفاهيم:

–**تعريف الجامعة اصطلاحا:** تعرف الجامعة بأنها "البيئة التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات المعرفة والفكر، وفي تكوين نخبة ثقافية من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجهاته، كما تعد مركزا للبحث العلمي الخلاق، تسهم في تطوير المعرفة وإثرائها لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تنميته وتطويره[1].

–يذهب هذا التعريف إلى اعتبار الجامعة الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق أعلى مستويات المعرفة وتكوين طاقات بشرية قادرة على البذل والعطاء لتطوير المجتمع وخدمة احتياجاته وتوجهاته وحل مشكلاته ومشكلات أفراده فطبيعة هذا التعريف جاءت شاملة ملخصة للرسالة والدور الحقيقي الذي تمارسه الجامعة.

–**التعريف الإجرائي:** الجامعة بيئة علمية يتحقق بها أداء رسالة متميزة في كل مجالات المعرفة والفكر وفي تكوين نخبة طلابية متشبعة بثقافة العصر وواعية بكل احتياجات المجتمع وتوجهاته، كما أنها مركزٌ للبحث العلمي

الخلاق، تسهم في تطوير المعرفة وإثرائها بغية حل كل مشكلات المجتمع والإسهام في تنميته وتطويره حيث يتحصل المتخرجون منها على شهادات معتمدة ومختلفة حسب كل تخصص.

– **تعريف الإطار الجامعي اصطلاحا:** يدل مفهوم الإطار على شخص معين له مكانة داخل السلم والتقسيم الاجتماعي للعمل، إلا أن هذه المكانة لا تتضح ولا تظهر إلا من خلال معياريين:

أ– **المعيار العلمي:** ويتمثل في الشهادة أو التكوين أو الكفاءة المحصل عليها ذاتيا عن طريق الممارسة والخبرة والترقية داخل مؤسسة معينة.

ب– المعيار الوظيفي: وهو ما يعرف أيضا بالمنصب الذي يحتله هذا الإطار داخل المجتمع، ويتضح ذلك عن طريف التزامه بالأدوار المنوطة إليه.

– كما يقصد بمفهوم الإطار الجامعي أنه أجير يمارس وظيفة مبادرة وقيادة، ويقوم بمسؤولية معينة داخل مؤسسة، وهو الذي حصل على تكوين عالٍ، أي لديه شهادة جامعية وتكوين محصل عليه ذاتيا عن طريق الممارسة والخبرة، ويعمل في ميادين مختلفة، سواء كانت تقنية أو إدارية أو قانونية أو تجارية أو اجتماعية[2].

– يتضح لنا من التقديم السابق أن الإطارات الجامعية تعتبر فئات قيادية مبادرة حاصلة على شهادات علمية وتكوين جامعي عالٍ، فهم أجراء يمارسون وظائف مختلفة ويتحملون مسؤوليات معينة داخل السلم الوظيفي للمجتمع وهذا ما يعرف بالمعيار الوظيفي عند تقييمنا لهم، أما المعيار العلمي الذي يميزهم فهو كونهم خضعوا لتكوين علمي معين خلال مدة زمنية معينة وهم الفئة الأولى المسئولة عن قيادة المجتمع وتسييره إن أتيحت لهم الفرص لبلوغ ذلك.

– **التعريف الإجرائي:** الإطارات الجامعية نخبة من نخب المجتمع التي تمتاز بالكفاءة العلمية والتخصص يمارسون وظائف تتعدد وتختلف حسب مجالاتهم وتخصصاتهم سواء كانت في القطاع العام أو الخاص، وهم بامتياز حملة العقلانية كونهم الشريحة الأولى المسئولة عن تسيير المجتمع والتي توكل إليها مسؤولية السير بالحياة الحضارية داخل المجتمع نحو تنمية شاملة.

– **تعريف المشاريع التنموية اصطلاحا:** ويقصد بها المشروعات التي تستهدف تحسين الأوضاع الحياتية للناس سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، وفق خطوات وسياسات تسهم في دعم مسيرة التقدم الاجتماعي[3].

– نفهم من التعريف السابق أن الخطط والمشاريع التنموية على اختلاف مجالاتها تسعى في إطارها العام إلى تحقيق هدف واحد وهو تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد ليتمكنوا بدورهم من دعم المسار التنموي.

– **التعريف الإجرائي:** المشاريع التنموية هي برامج ومخططات تطويرية مبنية وفق أسس علمية ومجهودات فردية وجماعية تنطلق من التشخيص الواقعي للمجتمع، وتسعى في مجملها إلى السير بالمجتمع نحو حياة حضارية تشمل جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وهي تنطلق من الأفراد وتنتهي إليهم حيث تبنى المشاريع وفق المعطيات المادية والمعنوية الممكن توفيرها.

– **تعريف سياسة التشغيل اصطلاحا:** شكل هذا المفهوم مجال بحث مشترك لعديد التخصصات الأكاديمية والفروع البحثية، فاستقطب حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين، وهو ما يترجم درجة الأهمية التي يتضمنها، حتى أن كثيرا من الباحثين صنف البحث في قضايا التشغيل والتوظيف والعلاقات المهنية

والمؤسساتية كأهم الحقول المعرفية الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في إطار الدراسات الحديثة للسوسيولوجيا الاقتصادية[4].

– يؤكد الدكتور عبد الغني معزي في أطروحة الدكتوراه التي أجراها حول موضوع: "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر في ظل السوسيولوجيا الاقتصادية" أن الاهتمام بالقضايا العامة والخاصة بعالم الشغل وكل ما يخص التوظيف والعلاقات المهنية، أمر أصبح يشغل حيزا هاما في الحقل السوسيولوجي، حيث شهد العديد من الدراسات والبحوث من أجل فهم حيثياته وتطويره في آن واحد، على غرار ما كان يعرف في الحقب الزمنية السالفة، أين كان الأمر محصورا بين طيات الدراسات الاقتصادية دون سواها.

– **سياسة التشغيل في الجزائر:** هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.

– **الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:** أنشئت بموجب المرسوم رقم 96–296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الذي يوافق 8 سبتمبر 1996 والمعدل بالمرسوم رقم 08– 231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الذي يوافق 13 يوليو 1998، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. كما أن الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتعرف الوكالة بأنها: هيئة عمومية تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث تقوم هذه الوكالة بتنفيذ جهاز ذي مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في إنتاج السلع والخدمات، حيث تسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية، وتتصرف في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستوى الوطني[5].

– **التعريف الإجرائي:** يمكننا القول بأن سياسة التشغيل هي مجموعة التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص، من أجل زيادة فرص عمل الأفراد الذين هم في سن العمل خاصة الشباب والحد بذلك من نسبة البطالة.

4-2- الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية الدراسات السابقة في البحث العلمي فإننا بذلنا جهدا من خلال مجموعة من القراءات للوصول إلى جمع أكبر عدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الجامعة والتعليم العالي بالمجتمع عموماً وبسوق العمل خاصة، على الرغم من اختلاف مشاربها البحثية وتخصصات أصحابها وطبيعتها العلمية وتتمثل هذه الدراسات فيما يأتي:

–**الدراسة الأولى:** للباحثة بوزيد نجوى، موسومة بوضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية[6].

قامت الباحثة في هذه الدراسة بتقصي وتتبع وضعية الخريج الجامعي داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية، وقد اعتمدت جملة من التساؤلات حول وضعية الخريج الجامعي داخل المؤسسة الصناعية، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية من خلال التقرب من الوضعية المهنية لخريجيها في مناصب العمل، وقد اعتمدت الباحثة على أربع فرضيات.

وقد تم اللجوء إلى العينة القصدية نظرا لقلة المفردات التي تسمح بإجراء الدراسة الميدانية في مؤسسة صيدال الأم بالمنطقة الصناعية الدار البيضاء –الجزائر– ومن جهة أخرى صعوبة انتقائهم جميعا حيث قدر عددهم بالمؤسسة الأم بحوالي 65 خريجا، أما العينة الثانية فهي مستخرجة من المجتمع الأصلي للأساتذة بجامعة باتنة – أعضاء هيئة التدريس– قدروا بـ 100 مفردة، كما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

وبعد إجراء الدراسة الميدانية وتحليل البيانات التي تم جمعها ومناقشتها في ظل الفرضيات والدراسات السابقة والتراث النظري، تم التوصل إلى أن العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى المراجعة وإعادة الصياغة، وأن الجامعة تحتاج إلى إعادة الثقة.

لقد أثارت هذه الدراسة العديد من النقاط الهامة التي تتقاطع معها دراستنا، حيث كشفت الدراستان عن أبعاد ومؤشرات كثيرة: كالتكوين، ومحتويات البرامج، والتخصص، كما ساعدتنا في تحديد المفاهيم وتطوير الإطار النظري، كما أكدت على ضرورة التدريب الميداني لاكتساب الخبرات اللازمة للممارسة الميدانية في العمل.

- **الدراسة الثانية:** للباحثة سامية كواشي، موسومة بالعلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية[7].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى كفاية التكوين بالجامعة للتحكم في متطلبات العمل بالمؤسسة الاقتصادية، والنظر في مدى ملائمة المناصب التي يشغلها خريجو الجامعة العاملين بالمؤسسات الاقتصادية لتخصصاتهم وقدراتهم ومعارفهم المكتسبة من خلال التكوين بالجامعة، وقد اعتمدت الباحثة على أربع فرضيات، واستخدمت منهج المسح لتشخيص واقع العلاقة التي تربط متغيري الدراسة وما يتفرع عنهما من مؤشرات.

كما استخدمت الباحثة عينتين بحثيتين، شملت الأولى المؤسسات الاقتصادية العمومية المتواجدة على مستوى مدينة باتنة، وعددها 42 مؤسسة، وتبعا لتصنيف المفتشية الجهوية للعمل تم تقسيم هذا الإطار إلى مجموعات متباينة غير متجانسة، حيث حدد حجم العينة بـ: 08 مؤسسات تشتمل على 213 خريجا يشغلون مناصب مختلفة بصفة عمال دائمين أو متعاقدين، أما العينة الثانية فشملت المسؤولين والمسيرين بالمؤسسات الاقتصادية الذين بلغ عددهم 14 مسيرا ومسؤولا.

وقد خلصت الدراسة بعد مناقشة النتائج وتحليلها إحصائيا إلى غياب التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية نظرا لغياب الأطر القانونية الملزمة بينهما، كذلك غياب التغذية الرجعية والمعلومات المرتدة من المؤسسة الاقتصادية إلى الجامعة في ضوء أداء مخرجاتها للنظر في مستوى تكوينها.

إن البحث الراهن يتخذ من هذه الدراسة أرضية تتقارب معه كونها توصلت إلى نقاط يمكن اعتمادها كقاعدة للانطلاق والاستفادة منها خاصة العينة وكيفية تكوينها، فهي تتمايز من الأفراد إلى المؤسسات، كما يعود عرضنا لهذه الدراسة بالفائدة على موضوعنا من حيث النتائج والتوصيات التي خلصت إليها.

3-4- المشاريع التنموية والإطارات الجامعية:

إن تنمية المجتمعات هي عملية تعليمية في المحل الأول ينبغي أن تتعمق وتصل إلى أنماط الثقافة العريضة لأفراد المجتمع، لذلك نجدها تهتم بتنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير الأفكار والاتجاهات والقيم والتدريب على أساس يكفل لهم المشاركة في عملية التنمية بكفاءة[8].

ويؤكد العالم بيتردرك Peter Drucker أن أية منظمة لها مورد واحد حقيقي هو الإنسان. كما يشير سيد الهواري إلى أن الأفراد هم الموارد الكامنة في أية منشأة، وهم مصدر كل نجاح إذا ما تمت عملية إعدادهم وتكوينهم بشكل جيد، وهم مصدر كل فشل إذا ساءت عملية إعدادهم وتكوينهم[9]، فالأفراد لهم أهمية استراتيجية

كبيرة في نجاح أية منظمة أو تنظيم اجتماعي، فلا يمكن أن يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والمالية إذا كان التنظيم الاجتماعي يفتقر إلى الأفراد المؤهلين علميا وميدانيا من خريجي الجامعات والمعاهد القادرين على أداء الوظائف المنوطة بهم، ويشير ذلك لمدى أهمية وجود إطارات جامعية تتمتع بالكفاءة العلمية اللازمة والقدرة العالية على المشاركة في التخطيط للمشاريع التنموية، على اعتبار أن فئة الإطارات الجامعية فئة قيادية تتمتع بثقة الجماهير وقادرة على قيادة المجتمع، وأنها فئة يتوافر لديها المستوى الكافي من الوعي والفهم للقضايا العامة للمجتمع وكيفية مواجهتها.

أضف إلى ذلك أن عملية حرص المجتمع على أن يكون له نماذج لمشاريع تنموية محلية نابعة من ثقافته الخاصة ومستندة لجهاز إحصائي دقيق وقوي تتوافر فيه البيانات الحديثة والصحيحة[10]، أمر يستوجب أن تشرف عليه وتشارك فيه فئة الإطارات الجامعية على اعتبار أنها خضعت لتكوين جامعي خاص، وأدمجت ضمن مخابر بحثية وأجرت دراسات ميدانية منطلقة من مشاكل المجتمع الواقعية وتوصلت إلى جملة من الحلول المقترحة لحل هذه المشاكل في الواقع.

غير أن الأمر الملاحظ في هذا الشأن هو أن المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من قبل الإطارات الجامعية وكافة فئات المجتمع باختلاف أنماطها، هو أمر يزداد في المجتمعات الغربية المتقدمة التي تعتمد على زيادة الثروة والتصنيع والأخذ بالنظام الديمقراطي، على عكس ما هو قائم في الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، حيث يشير ليرنر Lerner في هذا الصدد إلى أن المجتمع التقليدي أو النامي يعتبر غير مشارك عكس المجتمع الحديث أو المتقدم، ومن ثم فإنه أصبح شائعا أن الاختلاف في الأساس بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة إنما يرجع إلى مدى كثافة المشاركة في المجتمعات المتقدمة الأكثر تصنيعا وثروة، ويزداد عدد الأفراد الذين يشاركون في شئون مجتمعهم أكثر من الأفراد في المجتمعات الأقل نموا، والتي تشتمل على أنساق اجتماعية وسياسية أكثر تقليدية[11].

فالأمر الشائع هو أن الاختلاف الجوهري بين المجتمعات النامية والمتقدمة، يرجع إلى مدى كثافة المشاركين في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومدى التخصص الملحوظ لدى الفئات المشاركة من إطارات متخصصة وكفاءات قادرة على إدارة المشاريع التنموية التي تمضي بمجتمعاتها نحو حياة أكثر تقدما وأكثر حضرية، فالتفاعل الأكاديمي في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الكليات والمعاهد العليا يتيح لنا فرصة الحصول على تصور أكاديمي واضح عند إدارتنا لمشاريع التنمية وتجسيدها وفق فعل إيجابي[12]، وهنا نجد ضرورة الارتباط الأكاديمي بين مشاريع التنمية ومؤسسات التعليم الجامعي التي تخرج فئات وإطارات قيادية.

4-4- التكامل الوظيفي بين سياسات التشغيل وسياسات التعليم الجامعي:

إن الأمر الملاحظ في بلادنا هو عدم الاستغلال الملحوظ لأهم جزء من الطاقة الإنتاجية لمجتمعها المتمثلة في الشباب، وذلك بسبب الرسوب المدرسي وترك مقاعد الدراسة لظروف اجتماعية معينة، إضافة إلى ذلك طبيعة النظامين التربوي والتكويني في الجزائر التي لا تستجيب لمتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل. فعلى الرغم من صعوبة نقل أو تقليد أية تجربة ناجحة بحذافيرها من دولة إلى دولة أخرى، تبقى إمكانية استعراض أهم الاستنتاجات التي أسفرت عنها بعض التجارب الدولية المتوفرة، مفيدة لاستخلاص التوجيهات الكفيلة بزيادة فاعلية سياسات وبرامج التشغيل في بلادنا التي تعاني من مشكلة البطالة عند شبابها عامة وإطاراتها الجامعية خصوصا.

حيث تعتبر عملية الانتقال من مرحلة التعليم إلى مرحلة الشغل أو العمل ليست أمرا تلقائيا، بل عملية تعيقها في أغلب الأحيان الكثير من العوامل وتتخللها فترات طويلة من البطالة، أين عمدت كثير من الدول إلى وضع برامج من شأنها أن تسهل اندماج الخريجين والإطارات في سوق العمل، وأفرزت التجارب الدولية استنتاجات متباينة حول نوع التعليم الملائم الذي يرفع من قدرة الخريج في الحصول على وظيفة، ويسهم في زيادة دخله المتوقع[13].

وفي هذا الإطار فإن تحديد أي نظام تعليمي أفضل يتوقف على المفاضلة بين عنصرين رئيسيين: الأول يتمحور حول ما إذا كان التعليم المهني أفضل من التعليم العام، والعنصر الثاني حول ما إذا كان التمهين خارج أوقات التعليم أفضل من التمهين داخل المؤسسات التعليمية.

فبالنسبة للعنصر الأول وفي إطار المفاضلة بين التعليم المهني والتعليم العام تشير التجارب المتاحة في دول مثل ألمانيا والنمسا، إلى أن التعليم المهني يميل لرفع مستوى آفاق التشغيل ورواتب الخريجين مقارنة مع ما تقدمه مراكز ومعاهد التعليم الجامعي بشكل عام، ونظرا لأهمية ذلك كان خطاب المسؤولين في الآونة الأخيرة متزايدا وموجها بصفة قصدية نحو المزج بين التعليم الجامعي بطابعه العام، والتعليم المهني في سبيل تزويد الطلاب بالمبادئ النظرية وبالمهارات العملية في آن واحد، والتي تزيد من احتمالات توظيفهم المباشر فور إتمامهم جميع مراحلهم التعليمية المطلوبة.

غير أن المزج بين النوعين من التعليم قوبل بالكثير من التردد نظرا إلى أن التعليم المهني يعتبر في الغالب مكلفا وينظر إليه كطريق مسدود.

أما العنصر الثاني المتعلق بتنظيم التكوين والتعليم المهني ضمن إطار المؤسسة التعليمية الجامعية أو خارجها، فيتباين بين دولة وأخرى. فنمط التعليم المهني بدوام جزئي في بلد مثل ألمانيا يتعارض كليا مع الممارسات المتبعة في الجزائر والعديد من الدول الأخرى، فقد أثبتت الدراسات أن امتهان بعض الوظائف والمهن خارج أوقات الدوام الجامعي، يمنح خبرات جديدة وفرص عمل أفضل تعمل على تعزيز البناء الاقتصادي الوطني وتحسن مستويات التشغيل العام، خاصة وأنه يربط الطلاب بصاحب عمل معين أو بمجال معين دون سواه، وذلك وفق ما يطلق عليه بالشراكة الفاعلة بين المؤسسات التشغيلية التنموية سواء كانت ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي على حد سواء، والمؤسسات الجامعية بطابعها التعليمي الخاص. وتعتبر تجربتا ألمانيا واليابان بصفة عامة من أكثر التجارب الناجحة في تعزيز الترابط بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل، فكلتا الدولتين تعملان على توجيه الطلاب بعد تصنيفهم وفقا لإنجازاتهم العلمية إلى التمهين (ألمانيا) أو إلى فرص عمل (اليابان)[14]

ففي ألمانيا يختار الطلاب في أولى مراحل دراستهم المهنة التي يريدونها ليتم تحويلهم على هذا الأساس إلى صاحب العمل المحتمل والمعّين من قبل مكتب التشغيل الفيدرالي، حتى يتلقوا ساعات من التدريب خارج أوقات التعليم المقررة، وفي معظم الحالات يؤول مصير هؤلاء إلى العمل مع صاحب العمل الذي أمن لهم التدريب[15]

أما بالنسبة إلى اليابان فتقع مسؤولية البحث عن فرص عمل للطلاب على المعاهد والمراكز البحثية، فعلى عكس برنامج التمهين الألماني فإن الطلاب في اليابان لا يملكون خبرة عملية كافية لذلك تسعى المؤسسات التعليمية إلى توفير خدمات توظيف لطلابها بفضل علاقاتها القوية القائمة مع مختلف مؤسسات المجتمع التي يمكن أن توفر فرص عمل مضمونة، ويتمثل العامل المشترك بين التجربتين في قدرة النظامين على زيادة قابلية تشغيل الإطارات الجامعية، حيث تعمل من خلال ذلك على تقليل الجهد وتقليص الوقت الذي يحتاجونه للبحث

عن عمل، لكنهما في المقابل يقيدان طالبي العمل بوظائف محددة وذلك منذ بداية مسيرتهم المهنية، الأمر الذي يحدد حركيتهم الوظيفية وآفاقهم المهنية في المستقبل.

ويبقى الهدف الرئيس مجسدا في فكرة تعزيز سبل الشراكة والتعاون بين مختلف مؤسسات التشغيل بالمجتمع الجزائري ومؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال التدقيق والتشخيص العلمي لمشكلة الفجوة الكامنة بين القطاعين، والعمل على إيجاد حلول جذرية لها ترمي إلى بناء دعائم سليمة تعزز الاقتصاد الوطني وتخدم جميع القطاعات التنموية والتي هي من مسؤولية قطاع التشغيل وقطاع التعليم العالي بالجزائر على حد سواء.

5- إجراءات الدراسة الميدانية:

5-1- فرضيات الدراسة: تعد الأساس الذي يرتكز عليه البحث العلمي، واذا ما صيغت الفرضية بطريقة سهلة وواضحة، فهي تساعد الباحث على الاختيار والتركيز على بعض المتغيرات والحصول على بيانات حولها، واستنادا لهذه الخلفية العلمية عملنا على أن تكون صياغتنا لفرضيات دراستنا على النحو الآتي:

1- يوجد تكامل وظيفي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر.

2- تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

5-2- منهج الدراسة: فرضت طبيعة دراستنا الراهنة لموضوع دور الإطارات الجامعية في إنجاح المشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل الجزائرية بمدينة خنشلة، اتباع المنهج الوصفي "الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا[16] فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع مختلف الظواهر الأخرى.

وقد اعتمدنا هذا المنهج لاعتقادنا بأنه يتضمن منهج المسح الاجتماعي من جهة والمنهج التحليلي للبيانات من جهة أخرى، وسبب اللجوء إلى ذلك يعود لكيفية دراسة وتحليل موضوع البحث من خلال عرض مختلف المصطلحات والتعاريف المرتبطة به مع تحديد الأسس النظرية والفكرية التي جاء بها البحث.

أما عن المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في وصف وتحليل بيانات الدراسة الميدانية التي أجريناها حول موضوع دور الإطارات الجامعية في إنجاح المشاريع التنموية في ظل سياسة التشغيل الجزائرية بمدينة خنشلة، وهذا من أجل الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية.

5-3- أدوات جمع البيانات: لأجل فهم الظاهرة موضوع الدراسة وبنائها في سياقها الطبيعي تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات للوقوف على جوانب الظاهرة والوصول إلى تحديد دقيق لمتغيراتها ونتائجها، ولا يتسنى لنا ذلك إلا بالاختيار السليم لأدوات وتقنيات جمع البيانات ومدى مصداقيتها للكشف عن الظاهرة محل الدراسة وفق ما تمليه دقة الأداة ومصداقيتها، وبناء على ذلك فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الأدوات والتقنيات البحثية الآتية:

5-3-1- الملاحظة: تشكل الملاحظة أداة أساسية للكشف عن مختلف الآراء والمواقف لمجموعة البحث تجاه القضية محل الدراسة، فالملاحظة تمكننا من معرفة حقيقة الوضع ومدى مطابقته لما تم جمعه من معلومات في سياقها النظري العام.

– **الملاحظة غير المباشرة:** لقد تبادرت إلى أذهاننا فكرة دراسة موضوع الإطارات الجامعية من خلال ملاحظتنا للسياسة المعتمدة من قبل الدولة في دعم فرص العمل لدى الشباب من خلال قطاع التشغيل، وما لهذه الأخيرة من انتشار واسع في السنوات الماضية وما لها من تسهيلات مقدمة لفئة الشباب على وجه العموم، وفئة الإطارات الجامعية على وجه الخصوص، فقررنا السعي إلى محاولة البحث في الأمر والكشف عن الحقيقة القائمة في الميدان.

– **الملاحظة المباشرة:** كانت من خلال النزول إلى الميدان وإجراء مقابلات مع الإطارات الجامعية التي لديها مشاريع تنموية، ومن هنا بدأت ملاحظتنا الفعلية لمفردات عينتنا البحثية عن كيفية تسييرهم لمشاريعهم التنموية وطرقهم الإبداعية في تفعيل هذه المشاريع، وقد استخدمنا هذه الأداة من أجل خدمة الهدف العام للدراسة المتمثل في الكشف عن الدور الذي تقدمه الإطارات الجامعية في تفعيل المشاريع التنموية بالمدينة خاصة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية منها.

5-3-2- المقابلة: تعتبر المقابلة من أهم الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات وأكثرها استخداما لمرونتها، فهي تجرى بين باحث ومبحوث. وقد اعتمدنا على هذه الأداة البحثية المهمة باستخدام دليل مقابلة، كما أجرينا عدة مقابلات مع العديد من المسؤولين بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع خنشلة، الأمر الذي مكننا من جمع البيانات والوثائق والأرقام الإحصائية التي كانت بمثابة قاعدة مرجعية قادتنا إلى معرفة طبيعة وحجم عينة الإطارات الجامعية التي أجريت معهم الدراسة الميدانية، كذلك أجرينا عدة مقابلات مع ممولي المشاريع. وكانت أسئلتنا الموجهة إليهم تدور حول واقع تجسيد خريجي الجامعة لجملة مشاريعهم التنموية ميدانيا بعد حصولهم على قروض من قبل الوكالة، ومعرفة أماكن تواجد الإطارات الجامعية الذين تعذر علينا الاتصال بهم لأسباب عديدة.

5-3-3- الاستبيان: تضمنت الاستمارة محورين أساسيين بحيث احتوى كل محور على مجموعة من الأسئلة غطت كل من الفرضيتين. وبعد تحكيم الاستمارة من طرف عدد من الخبراء والمختصين قمنا بتجريبها على مجموعة من المبحوثين من أصل المجتمع البحثي للتأكد من وضوح الأسئلة لديهم، وبعدها انتقلنا مباشرة إلى مرحلة العمل الميداني وتوزيع استمارات البحث على الإطارات الجامعية أصحاب المشاريع التنموية.

5-3-4- السجلات والوثائق: بالإضافة إلى الأدوات البحثية السابقة تمت الاستعانة بمجموعة من الوثائق والسجلات لمعرفة حجم العينة ومكان تواجدها وكذلك لتحليل البيانات الإحصائية التي تحصلنا عليها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمدينة خنشلة.

5-4- مجتمع البحث: أجريت الدراسة الحالية باستخدام المسح الشامل كونه يدرس جميع أفراد المجتمع، ويشمل جميع مفردات المجتمع موضوع المسح، وذلك عن طريق الحصر الشامل الذي لا يترك مفردة دون أن يأخذها في الاعتبار[17]. وقد قمنا في دراستنا هذه بحصر جميع مفردات مجتمع البحث نظرا للعدد المحدود للإطارات الجامعية الحاملة لمشاريع تنموية ببلدية خنشلة والمقدر بـ: 189 إطار، حيث يقدر عدد الملفات المودعة لدى الوكالة من قبل الإطارات الذين يودون الاستفادة من المشاريع التنموية بالآلاف، إلا أننا قمنا باختيار المشاريع التنموية الموجودة والمتابعة فعلا في الميدان. وقد تمكنا من استرجاع 120 استمارة فقط من إجمالي العدد الموزع والمقدر بـ 189 استمارة بحث.

- **عرض نتائج الدراسة:**

1- تفريغ وتحليل وتفسير البيانات الإحصائية:

2- عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الأولى:

- **يوجد تكامل وظيفي بين مؤسسات التعليم الجامعي وقطاع التشغيل بالجزائر.**

جدول رقم 01: يوضح رأي المبحوث في الوظيفة التي تؤديها الجامعة الجزائرية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
التدريس	45	37,5
البحث العلمي	60	50
خدمة المجتمع	15	12,5
المجموع	120	100

يتضح لنا من هذا الجدول أن 37,5% من المبحوثين يرون بأن وظيفة الجامعة الجزائرية هي التدريس، وذلك راجع لطبيعة التكوين الذي تلقونه خلال مسارهم الدراسي بالجامعة الجزائرية، ونسبة 50% وهي أكبر نسبة حسب رأي المبحوثين تشير إلى أن البحث العلمي هو الوظيفة الأولى للجامعة، ويرجع ذلك لطبيعة تخصصاتهم العلمية التي كانت مبنية على البحث العلمي ومجهود الطالب الخاص، أما نسبة 12,50% على اعتبار أنها أصغر نسبة في الترتيب الاحصائي لهذا الجدول تشير إلى أن وظيفة الجامعة الجزائرية هي خدمة المجتمع وهي نسبة ضئيلة مقارنة بسابقاتها، حيث يتبين لنا من خلال رأي المبحوثين أن وظيفة الجامعة الجزائرية بالدرجة الأولى تتمثل في البحث العلمي تليها وظيفة التدريس ثم وظيفة خدمة المجتمع.

جدول رقم 02: يبين تقييم أهداف التعليم الجامعي الجزائري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
تقدم القيم كمخرجات تتحقق لدى الإطار	25	20,83
تقدم المعرفة كمخرجات تتحقق لدى الإطار	65	54,16
تقدم المهارات كمخرجات تتحقق لدى الإطار	30	25
المجموع	120	100

يتبين لنا من هذا الجدول بأن 20,83% وهي أقل نسبة من المبحوثين يقرون بأن التعليم الجامعي يقدم القيم كمخرجات تتحقق لدى الإطار الجامعي، وتفسير ذلك أن هذه المرحلة من حياة الإطار الجامعي تهتم بصقل مهاراته وأفكاره وإعداده للحياة المهنية، في حين تهتم المراحل التعليمية الأولى من حياته إلى جانب أسرته بإعداد القيم والمبادئ الأخلاقية لديه، بينما تمثل 54,16% أعلى نسبة مسجلة من المبحوثين الذين يقرون بأن التعليم الجامعي يقدم المعرفة كمخرجات تتحقق لدى الإطار الجامعي وذلك لأن طبيعة المناهج التعليمية بالجامعة الجزائرية مبنية على مبدأ تقديم مادة علمية متشابهة إلى حد كبير داخل كل الجامعات، حيث تترسخ هذه المادة العلمية لدى الإطار الجامعي بعد تخرجه من الحياة الجامعية خاصة بعد التقويمات التي تعتبر أهم مرحلة تسبق عملية التخرج، في حين تعبر نسبة 25% عن أهداف التعليم الجامعي الذي يقدم المهارات كمخرجات تتحقق لدى الإطار الجامعي حيث يعتبر هذا التمثيل نتاج تجربة المبحوثين الخاصة.

جدول رقم 03: يوضح تصميم محتوى التعليم الجامعي الجزائري

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
يواكب الإصدارات العلمية والتطورات التكنولوجية	75	62,50
يمتاز بطابع تقليدي غير متجدد	45	37,50
المجموع	120	100

يتضح لنا من هذا الجدول الإحصائي الموضح لرأي المبحوثين في تصميم محتوى التعليم الجامعي الجزائري فيما إذا كان يواكب الإصدارات العلمية والتطورات التكنولوجية أم أنه يمتاز بطابع تقليدي غير متجدد، حيث أضفنا إليه سؤالا مفتوحا ليتمكن المبحوث من الإدلاء بإجابة أخرى تعبر عن رأيه في الموضوع، كما يبدو ذلك بوضوح في الجدول أن 62,50% وهي نسبة عالية من الإطارات الجامعيين الذين يرون بأن التعليم الجامعي الجزائري يواكب الإصدارات العلمية والتطورات التكنولوجية الحديثة، وهذا ما نستنتجه من خلال طبيعة تخصصات المبحوثين العلمية الغالبة في دراستنا والتي تمتاز كما هو معروف بالنظام الرقمي المواكب لكل ما هو جديد في المجال العلمي والتكنولوجي، أما 37,50% من المبحوثين فيقرون بأن التعليم الجامعي الجزائري طابعه تقليدي غير متجدد، وتفسير ذلك أن طبيعة التكوين العلمي الذي تنفرد به التخصصات الأدبية بما فيها من علوم اجتماعية، واقتصادية، وقانونية وسياسية يمتاز بطابع لفظي حيث يتم الاعتماد فيه بالدرجة الأولى على التراكم العلمي والتراث النظري في كل عمليات التحليل والتفسير.

جدول رقم 04: يتعلق باهتمام التعليم الجامعي بإعداد إطارات جامعية مؤهلة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم دائما	40	33,33
يهتم بذلك أحيانا	65	54,16
لا يهتم بذلك	15	12,50
المجموع	120	100

من خلال البيانات المسجلة في هذا الجدول الموضح لرأي المبحوثين في مدى اهتمام التعليم الجامعي الجزائري بإعداد إطارات جامعية مؤهلة قادرة على قيادة المشاريع التنموية بمدينة خنشلة يتبين لنا بأن نسبة 33,33% من المبحوثين يقرون بأن التعليم الجامعي يهتم دائما بإعداد إطارات جامعية مؤهلة، وأغلبية هؤلاء المبحوثين هم أطباء ومهندسون وأصحاب مخابر لتشخيص الأمراض حيث كانت وجهة نظرهم مبنية على أساس تكوينهم العلمي المطبق في حياتهم المهنية، في حين كانت 54,16% أعلى نسبة مسجلة تشير إلى أن المبحوثين يقرون بأن التعليم الجامعي أحيانا ما يهتم بإعداد إطارات جامعية مؤهلة، بينما كانت 12,20% تدل حسب رأي المبحوثين على أن التعليم الجامعي الجزائري لا يهتم بذلك وتبقى وجهة نظرهم هذه مبنية على قياس شخصي.

جدول رقم 05: يوضح دور التعليم الجامعي في تعريف الطالب بأهمية تعليمه الذي تحتاجه التنمية وسوق العمل

التكرارات	الاحتمالات	لنسبة%
نعم	80	66,66
لا	40	33,33
المجموع	120	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المبحوثين يقرون بأن التعليم الجامعي الجزائري يعرف الطالب بأهمية تعليمه الذي تحتاجه التنمية وسوق العمل بمدينة خنشلة، وذلك بنسبة 66,66% وهي أعلى نسبة مسجلة، وحسب المقابلات التي أجريناها مع العديد من المبحوثين الذين أقروا بأن الفضل في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى توجيهات الأساتذة الذين صاحبوهم طيلة مسارهم التعليمي في الطور الجامعي، وتوصيات العديد من الملتقيات التي كانوا مشاركين فيها والتي كانت ترمي إلى ربط مسارهم التعليمي بالمسار المهني ومجهوداتهم الخاصة من خلال مشاركتهم الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها البلاد، بينما نجد 33,33% من المبحوثين يقرون بعكس ذلك بسبب طبيعة تخصصاتهم التي تعتبر بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية وسوق العمل بمدينة خنشلة تحديدا.

جدول رقم 06: يوضح العلاقة بين الجامعة ومختلف قطاعات المجتمع

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	80	66,66
لا	40	33,33
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول الذي يوضح العلاقة بين التعليم الجامعي ومختلف قطاعات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية أن 66,66% من المبحوثين أقروا بأن للجامعة علاقة وطيدة بمختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها، وهذا ما لاحظناه في الآونة الأخيرة بشكل ملموس في القرارات الوزارية المتعلقة بنظام ل م د، والتي تفرض على كل جامعة أن يكون لها شركاء اقتصاديون واجتماعيون من أجل ربط سبل الشراكة والتعاون بين الجامعة والمجتمع وخلق فرص عمل للإطارات الجامعية وتسهيل عملية توجيههم ودمجهم في الحياة المهنية وفق طبيعة تخصصاتهم الجامعية، وتعبر 33,33% عن نسبة المبحوثين الذين يرون بأن الجامعة الجزائرية ليست لها أي علاقة بمختلف مؤسسات المجتمع الأخرى الاجتماعية والاقتصادية على حسب رأيهم الخاص وتفسير ذلك أنهم لم يلمسوا هذا التكامل الوظيفي بين الجامعة والمجتمع في حياتهم الخاصة هذا من جهة وعدم وجود رؤية واستراتيجية اقتصادية واضحة توضح احتياجات التنمية وكيفية تلبية متطلباتها من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك أن الجامعة الجزائرية تفضل الكمي على النوعي وهذا ما يتسبب في غياب رؤية واستراتيجية شاملة تعمل على تعزيز مبدأ التكامل بين الجامعة كأحد أهم مؤسسات التنمية بالبلاد وباقي المؤسسات والقطاعات التنموية الأخرى.

جدول رقم 07: يوضح تقييم عائدات التعليم الجامعي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
تعم جميع قطاعات المجتمع خاصة الاقتصادية منها	70	58,33
تنتهي عند المستوى الشخصي للإطار الجامعي	50	41,66
المجموع	120	100

يوضح لنا هذا الجدول الذي أردنا من خلاله معرفة رأي المبحوثين فيما إذا كانت عائدات التعليم الجامعي تعم جميع قطاعات المجتمع أم أنها تنتهي عند المستوى الشخصي للإطار الجامعي، حيث عبرت 58,33% عن نسبة عائدات العليم الجامعي التي تعم جميع قطاعات المجتمع، فالتعليم العالي له منافع عامة أكبر من الخاصة لأن الأفراد المتعلمين عند مزاولتهم لأنشطتهم ووظائفهم بعد تخرجهم لا تنتهي منفعتهم عند مستواهم الشخصي فقط بل تتعداها لتعم جميع قطاعات المجتمع وتعود بالنفع على سائر شرائحه وخير دليل على ذلك مشاريع المبحوثين التنموية التي تهدف في مجملها إلى خدمة التنمية وتطوير مظاهر الحياة الحضرية بمدينة خنشلة.

بينما أشارت نسبة 41,66% إلى أن عائدات التعليم الجامعي تنتهي عند المستوى الشخصي للإطار الجامعي فقط دون أن يوظف ما تعلمه من الحياة الجامعية في خدمة مجتمعه وذلك لتعارض طبيعة التكوين الجامعي الذي تلقاه المبحوثون مع طبيعة وأهداف مشروعهم التنموي الذي يتساير مع متطلبات التنمية وسوق العمل، وهذا ما أشرنا إليه في تحليلنا لبيانات الجدول رقم 06 بنسبة 33,33% التي تنفي وجود علاقة صحيحة ذات منفعة تبادلية قائمة بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع خاصة الاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم 08: يوضح اقتراحات المبحوث لإحداث التكامل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
تكون إطارات جامعية مثقفة قادرة على مواكبة كل أشكال التحضر	24	20
فرض التربصات الميدانية على كل التخصصات الجامعية دون استثناء	21	17,50
إلزامية تماشي التخصصات الجامعية مع متطلبات التنمية وسوق العمل	23	19,16
تماشي الملتقيات العلمية وفق متطلبات التنمية الشاملة	22	18,33
وضع كل إطار جامعي في منصبه والتزام المصداقية في التوظيف المهني	30	25
المجموع	120	100

من خلال اطلاعنا على إجابات المبحوثين المتعلقة بهذا السؤال اتضح لنا بأن كل المبحوثين اتفقوا على جملة من المقترحات ليكون هناك تكامل وظيفي بين جميع مؤسسات التعليم الجامعي وباقي مؤسسات المجتمع الأخرى خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها.

حيث نلاحظ من هذا الجدول تقاربا ملحوظا في النسب المسجلة أين عبرت 20% عن مقترح تكون إطارات جامعية مثقفة قادرة على مواكبة كل أشكال التحضر، بينما عبرت 17,50% عن مقترح فرض التربصات الميدانية على كل التخصصات الجامعية دون استثناء، بينما عبرت 19,16% عن مقترح إلزامية تماشي التخصصات الجامعية مع متطلبات التنمية وسوق العمل، في حين عبرت 18,33% عن مقترح تماشي الملتقيات العلمية وفق

متطلبات التنمية الشاملة، في مقابل ذلك عبرت 25% عن مقترح وضع كل إطار جامعي في منصبه والتزام المصداقية في التوظيف المهني.

الأمر الملاحظ بشأن هذه المقترحات أنها منطقية وموجهة بصفة قصدية نحو أهم العقبات التي يراها المبحوثون عثرة أمام إيجاد تكامل وظيفي حقيقي بين الجامعة كأهم مؤسسات المجتمع التي يعول عليها في تنميته وبنائه، على اعتبار أنها أول جهة مسؤولة عن إيجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي يعاني منها المجتمع ككل.

نستنتج مما سبق أن إشباع متطلبات التنمية وسوق العمل تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها، حتى وإن كان القصور ملاحظا في العديد من الجوانب يمكنا القول بأنه يوجد تكامل وظيفي نسبي وليس مطلقا بين الجامعة ومختلف قطاعات المجتمع الأخرى، وبالتالي فإن الفرضية الأولى صحيحة، بمعنى يوجد تكامل وظيفي نسبي وليس مطلقا بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر.

3- عرض وتحليل وتفسير بيانات الفرضية الثانية:

– تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

جدول رقم 09: يوضح نوع المشروع المختار

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
مشروع صغير	75	62,50
مشروع متوسط	45	37,50
المجموع	120	100

يتضح لنا من بيانات هذا الجدول أن 62,50% من المبحوثين نوع مشروعهم التنموي صغير، بينما نسبة 37,50% من المبحوثين تعتبر مشاريعهم التنموية متوسطة، ويرجع تفسير ذلك لطبيعة التمويل بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إذ إن أغلبية الشهادات الجامعية التي تحصل عليها المبحوثون تنحصر في مستوى الليسانس والدراسات الجامعية التطبيقية الأمر الذي يضمن لهم فرصة الحصول على مشروع صغير دون سواه، أما باقي المشاريع المتوسطة فتوزيعها كان وفق شهادة الماستر، أو الماجستير، أو الدكتوراه.

جدول رقم 10: يوضح طبيعة المشروع التنموي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
خدمي	80	66,66
صناعي	10	08,33
زراعي	30	25
المجموع	120	100

يتضح لنا من هذا الجدول الاحصائي أن 66,66% من المبحوثين كانت طبيعة مشروعاتهم التنموية خدمية والتي بلغ عددها 80 مشروعا، تليها نسبة 08.33% بلغ عددها 10 مشاريع ذات طابع صناعي، بينما كانت نسبة 25% بلغ عددها 30 مشروعا ذات طابع زراعي، ومن خلال هذه النسب يتبين لنا بأن الأفراد يتجهون بنسبة كبيرة

نحو المشاريع الخدمية والزراعية بالدرجة الأولى مقارنة بالمشاريع الصناعية، ويرجع تفسير ذلك إلى طبيعة مدينة خنشلة التي تحتاج حسب رأي المبحوثين إلى الكثير من المشاريع الخدمية إضافة إلى طابعها المناخي وبيئتها الزراعية التي تستوجب الاستثمار في مثل هذا النوع من المشاريع.

جدول رقم 11: يوضح التسهيلات المقدمة من قبل الوكالة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	100	83,33
لا	20	16,66
المجموع	120	100

نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن 83,33% من المبحوثين تلقوا تسهيلات حقيقية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث كانت هذه التسهيلات متعلقة بالجانب الإداري والسرعة في دراسة ملفات المشاريع وقبولها كذلك حسن الاستقبال والتوجيه والإرشاد عملا بالتوصيات الوزارية خلال هذه السنوات الأخيرة بالتحديد، والتي تنص على تقديم الدعم المادي والمعنوي لفئة الإطارات الجامعية على وجه الخصوص.

حيث ثمن المبحوثون كل الجهود التي بذلت من أجلهم وأضافوا بعض المقترحات لمواصلة دعمهم من قبل الوكالة والتي تمثلت في إنشاء ما يعرف بلجنة إرشاد وتوجيه صاحب المشروع حيث تلازمه بالمتابعة إلى غاية توسعة المشروع، كذلك تقديم دورات تدريبية دورية حسب طبيعة كل مرحلة يمر بها المشروع.

أما نسبة 16,66% من المبحوثين فأقروا بأنهم لم يتلقوا تسهيلات حقيقية من قبل الوكالة وذلك راجع لكثرة الطلب حول المشاريع المتشابهة.

جدول رقم 12: يوضح الأطراف المدعمة للإطار في إدارة مشروعه التنموي

الاحتمالات		التكرارات		النسبة %	
نعم	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	28	86	32,55	71,66
	شريك اقتصادي	22		25,58	
	جمعية خيرية	02		02,32	
	الأصدقاء والأقارب	32		37,20	
	أخرى تذكر	02		02,32	
لا		34		28,33	
المجموع		120		100	

يتبين لنا من هذا الجدول أن 71,66% من المبحوثين يتلقون مساندة من غيرهم في إدارة مشاريعهم التنموية حيث تباينت نسب الأطراف المشاركة لهم في هذه العملية، وقد سجلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية خنشلة نسبة 32,55% والتي كان لها الفضل الكبير في مد يد العون للإطارات الجامعية بغية إنجاح مشاريعهم التنموية.

تليها نسبة 25,58% والتي خصت الشريك الاقتصادي وهذا ما يؤكد عملية التكامل الوظيفي بين مؤسسات المجتمع لغرض تحقيق التنمية الشاملة بمدينة خنشلة، بينما أشارت نسبة 37,20% وهي أعلى نسبة مسجلة إلى

أن المبحوثين يتلقون توجيهات ومساندة في عملية تخطيطهم وإدارة مشاريعهم التنموية من قبل أصدقائهم وأقاربهم خاصة بعض المبحوثات اللائي أقررن بأن لأزواجهن وأقاربهن الفضل الكبير في إدارة مشاريعهن التنموية وهذا دليل على وجود تغير نسبي في وعي الرجال بمدينة خنشلة تجاه حق المرأة في العمل وإدراك أهمية الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه في عملية تحقيق التنمية الحضرية بمدينة خنشلة.

بينما كشفت نسبة 02,32% عن طبيعة المشاركة المقدمة من طرف الجمعيات الخيرية وبنفس التقدير في أخرى تذكر حيث ذكر المبحوثون أنهم يتلقون العديد من التوجيهات من قبل الخبراء الاقتصاديين على مواقع التواصل الاجتماعي من داخل الوطن ومن خارجه، في حين أن 28,33% من المبحوثين أقروا بأنهم لا يتلقون أي مساندة من قبل الأطراف السابقة الذكر وذلك لبساطة مشروعاتهم والتي لا تحتاج إلى الكثير من التخطيط والتنظيم.

جدول رقم 13: يوضح حصول الإطارات على دورات تدريبية تؤهلهم لإنجاح مشاريعهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	80	66,66
لا	40	33,33
المجموع	120	100

يوضح هذا الجدول رأي المبحوثين في حصولهم على أي نوع من الدورات التدريبية خلال فترة إدارتهم للمشروع وذلك بغية معرفة مدى الاهتمام بهذه الناحية في تطوير المهارات وزيادة التأهيل لدى الإطار الجامعي بمدينة خنشلة، حيث أشارت نسبة 66,66% إلى أن المبحوثين تلقوا أنواعا من التدريب لغرض التأهيل من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كجهة راعية أولى لمشروع الإطار الجامعي تليها أطراف أخرى كالشركاء الاقتصاديين والجمعيات الخيرية ودورات أخرى على حسابهم الخاص، وهذا ما يؤكد ضعف التكوين الجامعي كما أشرنا إليه في تحليلنا لبيانات الفرضية الثانية.

في حين أشارت نسبة 33,33% إلى المبحوثين الذين لم يتلقوا أي تدريب خلال فترة إدارتهم للمشروع التنموي.

جدول رقم 14: يوضح متابعة المسؤولين للمشاريع التنموية بمدينة خنشلة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	50	41,66
لا	70	58,33
المجموع	120	100

يبين لنا هذا الجدول أن 41,66% من المشاريع التنموية تعرف متابعة من قبل المسؤولين بمدينة خنشلة، بينما بينت نسبة 58,33% أن المشاريع التنموية لا تعرف أي متابعة من قبل المسؤولين، ويمكن تفسير ذلك بأن كل المشاريع التنموي المعروفة بمدينة خنشلة وعلى مستوى التراب الوطني ككل لم تعرف خلال السنوات الماضية منذ سنة 1997 إلى غاية 2014 أي متابعة جادة من قبل المسؤولين.

حيث إننا لو تتبعنا الفترة التي ازدهرت فيها التسهيلات المقدمة لطالبي المشاريع لوجدناها تمتد ما بين سنة 2011 إلى غاية 2013 وهي سنوات البحبوحة المالية للبلاد في الشأن الداخلي، والربيع العربي في الشأن

الخارجي، لذلك كانت سياسة البلاد موجهة لاحتواء الشباب بالدرجة الأولى وهذا ما نلاحظه من تسهيلات مقدمة بلغت درجة إلغاء شهادة السوابق العدلية من الملف المطلوب بغية تهدئة الأوضاع وتصريحات بعض المسؤولين الخاصة بمسح الديون في هذا الشأن، إضافة إلى أن المديريات العامة كانت تعتمد في سياساتها المتبعة على الكم بدلا من النوع.

لكن المشهد انقلب رأسا على عقب بظهور الأزمة المالية العالمية التي مست البلاد والناتجة عن انخفاض أسعار البترول، حيث طبقت القرارات الإدارية ووزعت المراسيم الوزارية على كل الوكالات الوطنية للتشغيل بغرض المتابعة الجادة لكل أصحاب المشاريع التنموية التي بلغت الآجال القانونية بعد تجاوزها الثلاثة سنوات، حيث أكد المبحوثون أن طبيعة المتابعة الحالية لمشاريعهم التنموية كانت إما في شكل توسعة للمشروع وهذا إن كان ناجحا على حد اعتبارهم أو متابعة قانونية للمشاريع التي حدثت فيها تلاعبات.

وكنتيجة استنتاجية عرفت أغلبية المشاريع بعد متابعة المسؤولين توسعة من قبل الوكالة وحظيت بامتيازات جديدة.

جدول رقم 15: يوضح عدد العاملين المشاركين في المشروع التنموي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
عامل واحد	35	29,16
عاملين	32	26,66
ثلاثة عمال	45	37,50
أكثر من ذلك	08	06,66
المجموع	120	100

نلاحظ في هذا الجدول أن كل المشاريع التنموية أسهمت في خلق فرص عمل وشاركت في الحد من نسبة البطالة، حيث عبرت نسبة 29,16% عن المبحوثين الذين يوظفون عاملا واحدا من خلال مشاريعهم التنموية بمجموع بلغ 35 فرصة عمل، في حين 26,66% مثلت إجمالي المشاريع التنموية التي وظفت عاملين بمجموع بلغ 32 فرصة عمل، بينما أشارت نسبة 37,50% إلى المشاريع التي وظفت ثلاث عمال بتقدير بلغ 45 فرصة عمل على اعتبار أنها أكبر نسبة مسجلة، في مقابل ذلك كانت أصغر نسبة مسجلة تقديرها 06,66% مثلت إجمالي المشاريع التي توظف عشرة أفراد، وإذا أردنا معرفة إجمالي عدد العمال الموظفين نتبع ما يأتي:

عامل واحد ـــــ 35 فرصة

عاملين ـــــ 32× 2 = 64 فرصة

ثلاثة عمال ـــــ 45 × 3 = 135 فرصة

أكثر من ذلك ـــــ 08 × 10 = 80 فرصة

اجمالي ذلك: 35 + 64 + 135 + 80 = 314 فرصة عمل

حيث يمكننا حساب متوسط فرص العمل التي يوفرها كل صاحب مشروع تنموي وذلك من خلال العلاقة التالية: 120 مشروع ـــــ 314 فرصة عمل01 مشروع ـــــ س فرصة عمل

$$س = \frac{1 \times 314}{\quad} = 2,61$$ أي ما يقارب 3 فرصة عمل

120 وبالتالي فإن صاحب كل مشروع يوظف ما يقارب 03 موظفين.

جدول رقم 16: يبين المداخيل المادية للمشاريع التنموية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
جيدة	04	03,33
حسنة	52	43,33
متوسطة	51	42,50
ضعيفة	13	10,83
المجموع	120	100

لقد أردنا من هذا الجدول معرفة ما إذا كانت المداخيل المادية لمشاريع المبحوثين قد غيرت من وضعهم الاقتصادي وبالتالي ساهمت في تحسين مستوى معيشتهم، حيث أقر 03.33% من المبحوثين بأن مداخيلهم المادية جيدة، بينما كانت أعلى نسبة مسجلة في الجدول 43,33% والتي أقرت بأن مداخيل المشاريع التنموية المادية حسنة، في حين كانت 42,50% معبرة عن نسبة المداخيل المتوسطة، مقابل ذلك أشارت نسبة 10,83% إلى المشاريع ذات الدخل الضعيف.

حيث يتضح لنا مما سبق بأن كل المشاريع التنمية تحقق نسبة من المداخيل المادية، وعلى الرغم من التفاوت المسجل في نسب المداخيل بين الحسنة والضعيفة إلا أننا نستطيع القول بأن الأرباح محققة فعلا، وبذلك فهي تعمل بصفة آلية على تحسين الوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي للإطارات الجامعية بمدينة خنشلة.

جدول رقم 17: يوضح مساهمة المشروع في الحد من نسبة البطالة بمدينة خنشلة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
أساهم بشكل كبير	08	06,66
أساهم بشكل نسبي	112	93,33
المجموع	120	100

نلاحظ من البيانات المسجلة في الجدول الإحصائي أن 06,66% من المبحوثين يقرون بأنهم يقدمون مساهمة كبيرة في الحد من نسبة البطالة بمدينة خنشلة، بينما عبرت 93,33% عن إجمالي المبحوثين الذين يساهمون في الحد من نسبة البطالة بمدينة خنشلة بشكل نسبي.

يتبين لنا مما سبق بأن مشاريع الإطارات الجامعية التنموية على اختلاف نوعها وطبيعتها قد حققت فرص عمل مباشرة بمدينة خنشلة، وبالتالي نستنتج بأن الفرضية الثانية صحيحة، وبمعنى آخر تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

– مناقشة نتائج الدراسة في ظل الفرضيات والدراسات السابقة:

1- يوجد تكامل وظيفي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر.

لكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع لابد من توفير البيانات والإحصائيات اللازمة، حيث تعتبر هذه الرؤية أساس اختيار متغيرات هذه الفرضية التي كشفت لنا الآتي:

– تؤدي الجامعة الجزائرية وظيفة البحث العلمي بالدرجة الأولى، وذلك بنسبة 50% وتقدم المعرفة كمخرجات تتحقق لدى الإطار الجامعي بنسبة 54,16%.

– يمتاز تصميم محتوى التعليم الجامعي الجزائري بمواكبته للإصدارات العلمية والتطورات التكنولوجية بنسبة 62,50%، في حين أنه نادرا ما يهتم بإعداد إطارات جامعية مؤهلة وذلك بنسبة 54,16%.

– غياب التوافق بين التعليم الجامعي وما تحتاجه التنمية وسوق العمل حيث قدرت النسبة المعبرة عن هذه المسألة بـ: 66,66%.

– كشفت دراستنا أن الجامعة تملك علاقات متينة مع مختلف قطاعات التشغيل بنسبة 58,33% إلا أنها لا تمتاز بطابع رسمي يخدم أغراض التنمية بمدينة خنشلة.

– كشفت الدراسة عن أهم العقبات التي تشكل عائقا أمام إيجاد تكامل وظيفي حقيقي بين الجامعة وقطاعات التشغيل، كون مؤسسات التشغيل هي من أهم مؤسسات المجتمع التي يعول عليها في تنميته وبناء حاضره ومستقبله، فهي أول جهة مسؤولة عن إيجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي يعاني منها المجتمع. وقد اقترحنا مجموعة من النقاط أهمها تحري المصداقية والشفافية في توظيف الإطارات.

وكنتيجة محققة استنادا إلى الدراسات السابقة يوجد تكامل وظيفي بين الجامعة وقطاع التشغيل بالجزائر، حيث توصلنا إلى نقطة مخالفة لما جاء في دراستي كل من الباحثتين (نجوى بوزيد وسامية كواشي) اللتين توصلتا إلى حقيقة مفادها غياب التعاون والتنسيق والتكامل الوظيفي بين الجامعة وباقي مؤسسات المجتمع الأخرى. ولا تتعدى العلاقة بينهما المستوى الشخصي الذي لا يمتاز بأي أطر قانونية من عقود واتفاقيات وتشريعات تنظيمية، حيث تتم هذه العلاقة في شكل تربصات، بحوث تطبيقية ودراسات ميدانية، كذلك إشراف مسؤولين من القطاع الاقتصادي على العمليات البحثية وحضور المناقشات والملتقيات العلمية وإقامة معارض وغيرها، فطبيعة العلاقة تكسب الجامعة صفة الزبون بدل الشريك. فرغم أن الجامعة لها خصوصية مقارنة بغيرها من المؤسسات في المجتمع الجزائري إلا أنها لا زالت بعيدة كل البعد عنها وعن اهتمامات المجتمع الجزائري وسبب ضعف علاقاتها يعود إلى هشاشة كفاءاتها الداخلية التي تمثل إشكالا لدى الطالب عند أول مواجهة بينه وبين المجتمع وسوق العمل.

2- تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

إن فئة الإطارات الجامعية فئة قيادية تتمتع بثقة الجماهير وقادرة على قيادة المجتمع، وهي فئة يتوافر لديها المستوى الكافي من الوعي والفهم للقضايا العامة للمجتمع وكيفية مواجهتها خاصة تلك المتعلقة بالأزمات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة البطالة، واستنادا لذلك فقد حققت الفرضية النتائج الآتية:

– أغلبية مشاريع الإطارات الجامعية كانت مشاريع صغيرة ذات طابع خدماتي وزراعي بنسبة (62,56% و66,66%) على التوالي، ويرجع ذلك إلى متطلبات التنمية بمدينة خنشلة التي لا تزال في حاجة إلى المشاريع الخدمية والزراعية أكثر من غيرها.

– تلقى الإطارات الجامعية تسهيلات حقيقية من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمدينة خنشلة بنسبة 83,33%، وذلك بناء على التوصيات الوزارية بشأن هذه الفئة.

– أغلبية الإطارات الجامعية يساندها شركاء في إدارة مشاريعهم التنموية بنسبة 71,66%، وأغلبية الشركاء هم الأصدقاء والأقارب، تليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة (37,20% و32,55%) على التوالي.

– استفادت الإطارات الجامعية من دورات تدريبية أهلتها لإنجاح مشاريعها التنموية بنسبة 66,66 %، مقدمة من طرف الجهة الممولة، تليها أطراف أخرى متمثلة في الشريك الاقتصادي والجمعيات الخيرية ودورات أخرى على حسابها الخاص، وأغلبية المشاريع التنموية لم تعرف متابعة جادة في السنوات الماضية من قبل المسؤولين بمدينة خنشلة بنسبة 58,33%.

– تقدم كل المشاريع التنموية فرص عمل مباشرة بمدينة خنشلة، حيث بلغ إجمالي اليد العاملة التي توظفها مشاريع الإطارات الجامعية التنموية 314 فرصة عمل، أي ما يقارب 3 فرص عمل لكل مشروع، وتقيم مداخيل المشاريع التنموية بأنها حسنة بنسبة 43,33%، ومنها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للإطار الجامعي، حيث تسهم مشاريع الإطارات الجامعية بشكل نسبي في الحد من ظاهرة البطالة بمدينة خنشلة بنسبة 93,33%. وكنتيجة محققة تشارك المشاريع التنموية في الحد من نسبة البطالة وتستثمر الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

خاتمـــة

لقد كشفت النتائج والمعطيات الميدانية عن حقيقة الدور الريادي الذي تؤديه الإطارات الجامعية في تفعيل مشاريع التنمية المحلية وحتى الوطنية من خلال مشاريعها الخاصة المجسدة فعليا في الميدان بمدينة خنشلة، وذلك من خلال فرضيات الدراسة المحققة، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن حقيقة أخرى تؤكد بأن التكوين العلمي للإطارات الجامعية لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي تنشده طبيعة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمدينة خنشلة، وسبب ذلك التكامل النسبي غير المطلق بين مؤسسات التعليم الجامعي وباقي مؤسسات المجتمع الأخرى الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص، والتي تفتقد إلى الكثير من الرسميات والمصداقية القانونية التي تلزم كل طرف بتأدية واجبه تجاه الآخر، وفق ما يخدم الهدف العام المشترك وهو تكوين نخبة قيادية مؤهلة قادرة على تحمل مسؤوليات التنمية الحضرية الشاملة ممثلة في فئة الإطارات الجامعية، حيث عمدت عملية تحليل نتائج الدراسة إلى الانتقال من مجرد الوصف للعلاقة بين الإطارات الجامعية والمشاريع التنموية بمدينة خنشلة، إلى نوع من التفسير لواقع وحيثيات هذه العلاقة من خلال الأسئلة الموجهة في استمارة الاستبيان للإطارات الجامعية بمجتمع البحث محل الدراسة.

ما يمكننا استخلاصه هو أن السعي لتحقيق التنمية الشاملة في كافة قطاعات المجتمع الجزائري عن طريق الحد من ظاهرة البطالة خاصة لدى الإطارات الجامعية، أدى بالجهات الوصية إلى تقديم كل أنواع التسهيلات والدعم في شكل مؤسسات قطاع التشغيل الجزائري، وهنا يتوجب على الجامعة الجزائرية وفي ظل النظام الجديد ل م د، أن تتخذ لنفسها رؤية واضحة بفحص وتكوين بيئتها لمواجهة الأخطار المحيطة، والتي تمس بشكل مباشر مستوى التكوين والكفاءة لدى الإطارات الجامعية كأهم المخرجات التي تتحقق لديها، وتحديد أهدافها وفق ما تحتاجه التنمية وسوق العمل، وذلك بغرض التكيف مع كل المعطيات والمتغيرات المحيطة بها، فمستقبل المشاريع التنموية التي تشرف عليها نخبة الإطارات الجامعية مرتبط بدرجة كبيرة بالبيئة الجامعية وما تحتويه من أهداف تسعى لبنائها.

يمكنا القول بعد انتهائنا من عملية مناقشة النتائج في ظل الفرضيات والدراسات السابقة أن الفرضيات التي بنيت وفقها دراستنا البحثية منها ما تحقق ومنها ما كان خلاف ذلك، فبعد الدراسة والتحليل تصاغ الفرضيات على النحو الآتي:

– يوجد تكامل وظيفي نسبي وليس مطلقا بين مؤسسات التعليم الجامعي وقطاع التشغيل بالجزائر.

– تخلق المشاريع التنموية فرص عمل جديدة تحد من نسبة البطالة وتستثمر طاقات الموارد البشرية بمدينة خنشلة.

الهوامش:

1- حسن محمد حسان وآخرون، التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، ص 04.

2- رباب أقطي، التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص 14.

3- عباس أحمد ياسين الكبير، تقويم المشروعات الاجتماعية، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2002، الطبعة الأولى، ص 12.

4- ليليا بن صويلح، سياسة التشغيل في الجزائر، المؤسسة الاقتصادية النسوية بعنابة نموذجا، رسالة دكتوراه علوم، علم اجتماع التنمية، إشراف إسماعيل قيرة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 14.

5- مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز تشغيل الشباب (ANSEJ)، ص 10.

6- بوزيد نجوى، وضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية، دراسة ميدانية بمؤسسة صيدال، الدار البيضاء، الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 325.

7- سامية كواشي، العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في ضوء النسق المفتوح، مذكرة ماجيستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004، ص 301.

8- نخبة من أساتذة علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 13.

9- مدحت أبو النصر، فن ممارسة الخدمة الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، الطبعة الأولى ص 175– 176.

10- عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 207.

11- طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 251.

12- مسعد الفاروق، منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 277.

13- علي عبد الله، جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 26/25 جوان 2008، (بتصرف). من موقع www.lefpedia.com، بتاريخ 05–06–2017، الساعة: 16:15.

14- علي عبد الله، جمال الدين سلامة، المرجع نفسه، (بتصرف).

15- غلاب فاتح، ميمون الطاهر، سياسة وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة– ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة أيام 15 و16 نوفمبر 2011، ص 03. متاح على موقع http://virtuelcampus.univ-msila.dz، بتاريخ: 05–06–2017، الساعة: 15:53.

16- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، الطبعة الأولى، ص 139.

17- على عبد الرزاق جلبي وآخرون، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص 177.